جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

# استراتيجية تصورية ومنهجية لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي

الدكتور محمد عارف عثمان

الرياض

1410 هـ - 1990 م

# استراتيجية تصورية ومنهجية لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي

الدكتور محمد عارف عثمان(*)

## الاهتمام الدولي بدراسة ضحايا الاجرام

اتضح خلال القرن التاسع عشر وأثناء العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين، أن عدداً قليلاً من الباحثين تطرق الى مناقشة الدور الذي يقوم به الضحية في الموقف الاجرامي، ورغم ما أبداه الرواد الأوائل المؤسسين لعلم الاجرام من ادراك لما للعلاقة بين المجرم والضحية من أهمية فائقة، ظلت دراسة ضحايا الاجرام مهملة حتى بداية الأربعينات من هذا القرن[1]، ومن ذلك التاريخ بذلت محاولات فكرية تشير الى أهمية دراسة العلاقة بين الجاني والضحية حتى يتحقق مزيد من الفهم لمنشأة السلوك الاجرامي وآثاره

ولقد تتابعت بعد ذلك الدراسات العلمية لدراسة ضحايا

(*) كلية الآداب. جامعة القاهرة. جمهورية مصر العربية

١ ـ من أهم الدراسات في ذلك الوقت البحوث الرائدة التالية

Ven Hentig "Remarks on the Interaction of Perpetrator and Victim (1441).

The Criminal and his Victim 1948. B. Mendelsohn "New Bio Psycho- Soical Horizons Victimology 1947

Ellenberger "the Psychological Relationships Between the Criminal And his Victim 1954.

الاجرام، فظهرت الآراء النظرية وأجريت البحوث الميدانية، وبدت الآراء التطبيقية، التي تدور كلها حول هذا المجال، ولهذا عقدت مؤتمرات عالمية لدراسة هذا الموضوع أولها الندوة التي عقدت بالقدس عام ١٩٧٣م حيث أقر الباحثون في هذه الندوة النظرة الى الدراسة العلمية للضحايا Victimology على أنها مجال رئيس في نطاق علم الاجرام، كذلك أنشىء معهد الدراسات الدولية لعلم الضحايا في مدينة بلاجيو بإيطاليا (١٩٧٥م) كما استمرت المؤثرات الدولية التي عقدت لدراسة ضحايا الاجرام، حتى وقتنا هذا.

وقد ظهر الاهتمام بدراسة ضحايا الاجرام خلال المؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين، وكان آخرها المؤتمر الدولي السابع الذي عقد بميلانو (١٩٨٥م) والذي تناول ضحايا الاجرام كعنصر رئيس من العناصر التي دارت حولها مناقشات هذا المؤتمر.

ولم يقتصر مجال الاهتمام بدراسة ضحايا الاجرام على تلك الخطوات فحسب بل لقد توجت هذه الجهود «المجلة الدولية لدراسة الضحايا» International journal of Victimology.

وقد كان للاهتمام بدراسة ضحايا الجريمة مضمونات تطبيقية، ذلك إن الاتجاه التقليدي للجريمة عن طريق العقاب أو التأهيل كان يستند الى التركيز على المذنب، واتخاذه محوراً رئيساً لسياسات المنع، اذ يفترض هذا الاتجاه على أن الآثار المانعة للعقاب ردع المجرم عند

عقابه من تكرار الجريمة مرة أخرى، كما يفترض هذا الاتجاه أن للعقوبة آثارها العامة المانعة التي تتمثل في عدم اقتداء الغير بالمجرمين كما يهدف التأهيل ـ في ضوء هذا الاتجاه ـ الى منع العود الى الجريمة بإحداث تغييرات أساسية في قيم وسلوك المذنب.

وقد ظهرت أفكار تثير الشكوك حول فاعلية العقاب والتأهيل كأدوات نافعة للجريمة، ودعت هذه الأفكار الى اتخاذ أساليب جديدة لمنع الجريمة، وكان الاهتمام بدراسة ضحايا الجريمة دافعاً لأن تستند استراتيجيات منع الجريمة الى الالحاح على أهمية الصلة بين الجريمة والفرص التي يهيء وييسر ارتكابها، فدعت الى تعزيز الأفراد والجماعات والمنظمات التي يمكن أن تكون هدفاً للجريمة، واستندت هذه الاستراتيجيات الى أن هذا الدعم والمساندة لأهداف الجريمة يعد أكثر الوسائل تأثيراً في منع الجريمة

وعلى نقيض من الإتجاهات التقليدية في منع الجريمة، قام الاتجاه الحديث الذي تأثر بنتائج دراسة ضحايا الجريمة بالاهتمام بالفكرة التي اسلمت اليها هذه النتائج والتي تشير الى أن ضحايا الجريمة قد يساعدون في خلق المواقف التي تغري على القيام بها وتساعد على منع العوامل المهنية للفرصة الاجرامية عن طريق اجراءات يتخذها المستهدفون للجريمة من الضحايا أو من يحتمل وقوعهم ضحايا لها، كما تتخذها أيضاً أجهزة الشرطة.

وهكذا استطاعت البحوث التي تناولت ضحايا الاجرام تعديل الاتجاه التقليدي بإبراز الدور الذي يلعبه الضحايا قبل ارتكاب الفعل

الاجرامي، وأثناء وقوعه وبعيد حدوثه، ولهذا توجهت الأفكار الى دراسة سلوك الضحايا ومحاولة تعديل هذا السلوك حتى يمكن منع الجريمة والوقاية منها، وبذلت محاولات عديدة لتحقيق هذا الهدف وذلك بتوجيه التوصيات والارشادات الى هؤلاء الذين يتكرر وقوعهم ضحايا الاجرام، والى من لديهم القابلية للوقوع في أسر هذه العملية، وذلك باتخاذ التدابير الأمنية التي تضمن سلامة منازلهم وأمنها، وباتخاذ الاحتياطات الأمنية عند مغادرتهم لتلك المنازل وباستخدام «الكاميرات» التلفزيونية في المتاجر والمصارف، وبتخصيص الحراس لتحقيق الوسائل الأمنية وغير ذلك من التدابير.

وقد انتهت الدراسات العلمية التي تناولت هذه المجالات الى نتائج هامة تتصل بعملية وقوع الأفراد والجماعات ضحايا للسلوك الاجرامي، وبالتفاعلات القائمة بين المجرمين والضحايا، وبالآثار المترتبة على العملية السابقة. كما أسلمت الدراسات المسحية لضحايا الاجرام الى كثير من المعطيات العلمية التي أصبحت ميسورة منذ بداية العقد الماضي أي في السبعينات من هذا القرن ولا يزال الكثير من الباحثين يبدي ثقته في أن المستقبل سيكشف عن تطورات فكرية هامة في ميدان دراسة ضحايا الاجرام.

ورغم هذا التقدم السريع للدراسات العلمية للضحايا، فإن الحاجة ماسة الآن لاعادة النظر في تحديد معالم هذا الميدان العلمي، ودعم أسسه التصورية بالمعطيات الواقعية، وتحديد الموضوعات المثمرة التي تدور عليها دراساته، ومقارنة المعطيات المتصلة بضحايا

الجريمة في مختلف المجتمعات على أسس منظمة للوصل الى معرفة دولية مقارنة عن كل ما يتصل بدراسة ضحايا الجريمة من موضوعات، وإسهام الباحثين من مختلف الدول في وضع خطة دولية تتآزر فيها جهود هؤلاء للقيام ببحوث مشتركة بين الدول تتناول ضحايا الجريمة

واذا كان مجال الدراسة العلمية لضحايا الاجرام قد اتسع نطاقه وتحددت معالمه على المستوى العالمي، فإن الوطن العربي ينبغي أن يساير هذه التطورات الفكرية المعاصرة في هذا المجال ولهذا كان من اللازم أن يدعو المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض الى ندوة علمية لدراسة ضحايا الاجرام، وأن يدعو المتخصصين في هذا الموضوع لتبادل الرأي والخبرات بالنسبة لكل ما يحويه هذا المجال العلمي من نظريات، واتجاهات منهجية، وأفكار تطبيقية، استناداً الى الدور الرائد الذي يقوم به المركز في الوطن العربي في مجال الدراسات الأمنية وتحقيقاً للمهام الجليلة التي أنشىء هذا المركز من أجلها

# القسم الأول

## الدراسات العلمية للضحايا. نظرة عامة

الهدف من هذا القسم تقديم صورة عامة للاهتمامات المعاصرة للدراسات العلمية للضحايا وما لهذا الاهتمام من جوانب معرفية وتطبيقية تفيد المجتمع، كما يهدف هذا القسم الى عرض بعض نتائج البحوث التي كشفت عن سمات الضحايا وعن العلاقات والتفاعلات بين المجرم والضحية وذلك في اطار السياق الذي يحدث فيه العقل الاجرامي وما يمكن أن يؤدي اليه ذلك من تحقيق مزيد من الفهم لأسباب الجريمة، وما يرتبط بها من عوامل وعمليات، وما يمكن أن يحققه هذا الفهم من فوائد تطبيقية عندما يتخذ أساساً لرسم برامج السياسات الاجتماعية والجنائية في صورتيها الوقائية والعلاجية.

تناولت الدراسة العلمية لضحايا الجريمة كثيراً من الموضوعات منها

١ ـ الكشف عن دور الضحية في حدوث الفعل الاجرامي

٢ ـ دراسة الخصائص المميزة لضحايا الجريمة

٣ ـ دراسة المواقف التي يتعرض من خلالها بعض الأفراد والجماعات والمنظمات للسلوك الاجرامي «الاضحاء»

٤ ـ معاملة الضحايا في نطاق نظام العدالة الجنائية

٥ ـ كما أثارت هذه الدراسات موضوعات وقضايا تتصل بتحديد الضحايا، وبالعلاقة بين الاضحاء وانعدام المساواة

الاجتماعية، وبوضع أنماط لعملية الاضحاء في ضوء الأشكال المختلفة للسلوك الاجرامي.

## إسهام الضحايا في حدوث الجريمة

أشارت بعض الآراء التي تناولت الدراسة العلمية لضحايا الجريمة الى احتمال اسهام الضحية في حدوث الفعل الاجرامي، ذلك أن للضحية دوراً في تحديد وصياغة شكل الفعل الاجرامي، كما يمكن أن يتخذ دوراً هاماً ومحدداً لحدوث هذا الفعل (هانز فون هينج ١٩٤٨ ص ٣٨٤)

وقد تتابعت الآراء لتنقيح الفكرة السابقة التي تشير الى تورط الضحية في حدوث الجريمة فظهر مصطلح تحرش الضحية بالجاني Victim precipitation الذي استخدمه ولفجانج ١٩٥٨م ذلك أنه قد لاحظ عند دراسته لمجموعة من حالات القتل (٥٨٨ حالة) وقعت في فيلادلفيا أن القاتل والضحية لم يكن يعرف كليهما الآخر وقد دفعه هذا الموقف الى استخدام المصطلح السابق ليشير الى موقف قام فيه الضحية بشهر أو استخدام سلاح قاتل، أو كانت له المبادرة في الضربة الأولى وكان هذا الموقف قائماً في ٢٦٪ من الحالات التي درسها «ولفجانج ١٩٥٨ ص ٢٥٢»

ثم استخدم الباحثون هذا المصطلح في دراسة صور أخرى من الجريمة مثل السرقة والاغتصاب، وذلك للاشارة الى فعل اجرامي ترجع مسئوليته الى الضحية ولو كان ذلك بصفة جزئية، وذلك من

حيث قيام الضحية بالمبادرة، أو بتشجيع أو استثارة السلوك الاجرامي لدى المذنب، ذلك أن الضحايا في بعض الجرائم ضد الممتلكات قد يسهمون في تهيئة الفرصة لارتكاب السلوك الاجرامي وذلك بالإهمال في المحافظة على أموالهم، أو بعرض ممتلكاتهم ذات القيمة العالية بطريقة مثيرة تغري من لديهم استعداد للسرقة من الجناة. (فونر ١٩٦٦ ص ١٠٨٠ - ١٠٨٣)

وقد كانت للفكرة السابقة بعض المزايا التصورية في توجيه الدراسات الواقعية التي تناولت جرائم العنف التي تحدث بين شخص وآخر، ولكنها كانت مشوبة بقدر من الغموض في أبعادها التصورية مما أدى الى صعوبة تحديدها تحديداً اجرائياً عن طريق الكشف عن مؤشراتها الواقعية عند القيام بالدراسات المبدئية (سلفرفان: ١٩٧٥ ص ٩٩ - ١٠٩) كما أن في هذه الفكرة ما يتضمن توجيه اللوم الى الضحايا بإلقاء تعرضهم للجريمة، ومع ذلك فإن لهذه الفكرة أهميتها في دراسات علم الاجرام لسببين أولهما أن الضحايا في بعض حالات السلوك الاجرامي قد يكون لهم دور ايجابي في حدوث هذا السلوك وثانيهما أن لهذه الفكرة أهميتها في تحديد المسئولية الجنائية بالنسبة للجريمة التي يرتكبها الجاني ضد الضحية

وقد قامت محاولات لإلقاء الضوء على الدور الذي يقوم به الضحايا في عمليات تبرير السلوك الاجرامي وتسويغه لدى المجرم ذلك أن لدوافع الجريمة ومبرراتها وتسويغها من جانب المجرم عناصر ترتبط ببعضها في الموقف الاجرامي، كما أن لها دوراً

سبباياً هاماً في حدوث الجريمة، كما أن تبرير السلوك الاجرامي وتسويغه من جانب المجرم مثلهما مثل الدوافع الى الجريمة لديه يحدثان أحياناً قبل ارتكاب الجريمة (عبدالفتاح المرجع السابق) ونظراً لأن اختيار هدف السلوك الاجرامي لا يتم عشوائياً في بعض صور هذا السلوك، فإن هناك محاولات قامت لتحديد عملية انتقاء الضحايا، والصور التي تشكل فيها هذه العمليات، وأثر الخصائص المميزة لبعض الضحايا من الأفراد والجماعات في هذه العملية

ذلك أن معظم حالات الجريمة والانحراف تتطلب لدى القائم بهاحاجة ملحة الى تبريرها وتسويغها لديه ولدى الآخرين، والى ابطال أثر ما لدى المجرم من ضوابط داخلية أو من ضوابط اجتماعية خارجية، وقد يقوم الضحية بدور هام في خلق الدافع الى الجريمة، وفي تحييد وابطال أثر الضوابط الاجتماعية والداخلية لدى المجرم، سواء شعر الضحية بذلك أو كان ذلك بشكل لا شعوري، وتتخذ كثير من الوسائل التي يستخدمها المجرم لتحييد هذه الضوابط أو ابطال أثرها من الضحية أداة لتحقيق هذا الأمر، ولتبرير وتسويغ الجريمة، ومن أمثلة ذلك وصم الضحية بسمات منحطة، أو وصف سلوكه بالخطأ، أو التقليل من قيمته أو أهميته واظهاره على أنه يستحق ما يحدث له من ضرر ويستحق المصير الذي يؤول اليه

ونظراً لأن انفعالات الحب والكراهية والقبول أو الرفض تعتمد على درجة التفاعل الاجتماعي، وعلى المسافات الاجتماعية قرباً أو بعداً بين الأفراد والجماعات، فإن بعض الأفكار تشير الى أن

الاستهداف لأنماط معينة من الجرائم والوقوع ضحية لها يرتبط بدرجة القرب أو البعد الاجتماعي من بين الأفراد والجماعات، ففي الجرائم ضد الممتلكات يزداد أو يتسع البعد الاجتماعي بين المجرم والضحية، وفي الجرائم ضد الأشخاص يقترب الضحية والجاني في علاقاتهما الاجتماعية ولا يزال هذا الرأي على مستوى الفرض، ومن ثم كان هدفاً لكثير من الدراسات الواقعية.

## الخصائص المميزة لضحايا الجريمة

سارت الدراسات العلمية لضحايا الجريمة منذ البداية في نفس المسلك الفكري الذي سارت فيه الدراسات الوضعية في علم الاجرام، وذلك بالكشف عن السمات التي تميز المجرمين، وقد كشفت دراسة باكرة عن أن ضحايا الجريمة يغلب عليهم الاتسام بالصفات التالية

«الانتماء الى مرحلة الشباب، الانتماء الى فئة النساء، الانتماء الى فئة المسنين، الضعف أو الانحطاط في القدرات العقلية، الادمان على المسكرات، الانتماء الى الأقليات» واعتبرت هذه الصفات السالفة سمات مهيئة للوقوع ضحية للجريمة. كما أشارت هذه الدراسة الى بعض الحالات التي تزيد من فرص استهداف الانسان للاضحاء والوقوع فريسة للجريمة ومنها «الاكتئاب، الجشع والطمع، الشبق الجنسي، الوحدة، الاحساس بالضياع الخ» (هانز هنتج ١٩٤٨م ص ٤٣٣)

ورغم أن بعض هذه السمات والمواقف يصعب تحديدها في صورة اجرائية عند القيام بالدراسات الميدانية لخصائص ومواقف الضحايا، غير أنه في السنوات الأخيرة اتسع نطاق المعرفة بطبيعة الاضحاء الاجرامي، ومدى حدوثه وأنماطه، وذلك من خلال الدراسات التي تناولت ضحايا الصور المختلفة للسلوك الاجرامي، وبواسطة الدراسات المسحية للضحايا التي أجريت في كثير من المجتمعات، إذ كشفت هذه الدراسات عن أن اختيار الضحايا كهدف للجريمة لا يتم في صورة عشوائية، كما أن معدلات الاضحاء تتوزع في صورة متفاوتة بين قطاعات المجتمع وفئاته، فالشخص الأسود في مدينة نيويورك تزداد احتمالات تعرضه للقتل الجنائي ثماني مرات عن الانسان الأبيض الذي يسكن نفس المدينة (هندلانج المرجع السابق) والمجرمون، ـ خاصة من يحترفون الاجرام ـ يختارون الضحايا بعناية، ويفرقون بين من يكون هدفاً لجرائمهم ومن لا يصلح أن يكون كذلك

ولكن ما الذين يجعل شخصاً ما أو مقيماً في حي أو في مدينة معينة أو مؤسسة تجارية أو شيئاً ما، هدفاً سهلاً جاذباً للجريمة؟ وماهي الخصائص الشخصية والبيئية التي تجعل الفرد أو الجماعة عرضة قابلة للاضحاء الاجرامي؟ وما شكل السلوك أو أسلوب الحياة الذي يزيد من مستوى خطر التعرض للاضحاء؟

كل هذه الأسئلة كانت مجالاً لدراسات الضحايا، كما أن الاجابة عليها لا تزال مثاراً لكثير من البحوث والنظريات وقد

أظهرت الدراسات المسحية للضحايا أن معدلات الاضحاء الاجرامي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصفات والخواص المميزة للضحايا خاصة العمر، والنوع ذكراً أم أنثى، والحالة الزواجية، والدخل الأسري وغير ذلك (هندلانج: ١٩٧٨م ص ٤) كما كشفت هذه الدراسات أن الخصائص المميزة للضحايا والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتعرفهم للاضحاء الشخصي تطّرد في كثير من المدن، فالشباب ومن يقاربهم في العمر أكثر عرضة للاضحاء الشخصي من كبار السن، والذكور أكثر عرضة من الاناث، والشخص الأعزب أكثر عرضة من المتزوج (هندلانج المرجع السابق)

كما كشفت دراسات أخرى (بريثويت ١٩٧٩م) أن العاطلين أكثر عرضة للجرائم الخطيرة من غيرهم، وتتفق نتائج هذه الدراسات على أن هناك ارتباطاً عالياً بين التعرض لمخاطر الجرائم الشخصية وطول الفترة الزمنية. التي يقضيها الفرد في الأماكن العامة

وقد أمكن صياغة بعض النظريات التي تفسر هذه النتائج، وفيها نظرية أسلوب الحياة التي تفسر الاضحاء الموجه ضد الأشخاص، ذلك أن أسلوب الحياة الذي يسير عليه الشخص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتعرضه لمخاطر الاضحاء وللمواقف التي تؤدي الى هذه العملية، ونظراً لأن تفاوت أسلوب الحياة لدى الأشخاص يتضمن تفاوت هؤلاء الأشخاص في الأماكن التي يوجدون فيها، وفي الأوقات التي يقضونها في تلك الأماكن، وفي الظروف التي تحيط بهم، وفي نوعية الأشخاص الذين يتعاملون معهم، فإن أسلوب الحياة أثر في

التعرض للاضحاء، نظراً لأن هذا الأسلوب يعكس نمط الحياة الروتينية للأفراد والجماعات ومن هذه النظريات نظرية تشير الى فكرة تحرش الضحية بالجاني وقد عرضناها فيماسبق

لقد اهتمت بحوث ضحايا الاجرام بسلوك الضحية وخواصه، وأسلوب حياته، قبل تعرضه للجريمة، وما يمكن أن يكون لتلك العناصر من أدوار تسبب تعرضه للجريمة، فإن محور اهتمام هذه البحوث قد تفاوت بالنسبة لاختلاف صور الجريمة، ذلك أن الباحثين قد أولوا اهتماماً بسلوك الضحية المثير للجريمة، أو المحرض للضحية، أو المتحرش بالمجرم، وبالنسبة لجرائم العنف والجرائم الجسية، كما اهتم الباحثون بالنسبة للجرائم ضد الممتلكات كالسرقة والسطو بدور الضحية في تيسير وقوع الجريمة عن طريق الاهمال، أو الطيش، أو عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة

ورغم هذا فإن الحاجة ملحة في دراسات علم الضحايا لدراسة سلوك الضحايا واستجاباتهم خلال مرحلة التعرض لوقوع الجريمة، واستجابتهم لها، وسلوكها واتجاهاتهم بعد حدوثها، وهذه أمور ينبغي تعمقها لاستكمال العناصر الضرورية لدراسة ضحايا الجريمة

وكل هذه الأفكار والمعطيات تشير الى امكان صوغ أنماط للضحايا

ولهذا ظهرت محاولات أخرى لوضع تصنيفات أو صوغ أنماط لضحايا الجريمة، ومن هذه المحاولات تلك التي قامت استناداً الى دراسات واقعية للضحايا، والتي انتهت الى تصنيف خماسي لهم تمثل

في الأنماط التالية (عزت عبدالفتاح ١٩٦٧م)

١ ـ ضحايا لا يشاركون في حدوث الجريمة

٢ ـ ضحايا مهيأون للوقوع فريسة للجريمة

٣ ـ ضحايا استفزازيون يستثيرون استهدافهم للجريمة

٤ ـ ضحايا يساهمون في استهدافهم للجريمة

٥ ـ ضحايا زائفون، يعني إما أنهم لم يتعرضوا للجريمة أصلاً أو أنهم قاموا بارتكاب الجرائم ضد أنفسهم

وقد ظهرت محاولات أخرى لتنميط ضحايا الجريمة تستند الى مدى مسئولية الضحية في ارتكاب الجريمة ضده (برت جلاواي وجيو هدسون: ١٩٨١م: ص ٢٢، ٢٣)

١ ـ ضحايا لا صلة لهم بمسئولية حدوث الفعل الاجرامي

٢ ـ ضحايا يستثيرون السلوك الاجرامي ضدهم

٣ ـ ضحايا يتحرشون بالجناة

٤ ـ ضحايا يتسمون بالضعف البيولوجي

٥ ـ ضحايا يتسمون بالضعف الاجتماعي

٦ ـ ضحايا يقومون بالجريمة ضد ذواتهم

٧ ـ الضحايا السياسيون

كما ظهرت فكرة الاضحاء المتكرر Repetitive victimization لتشير الى فئة من الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات من بين ضحايا الجريمة ممن يتكرر وقوعهم ضحايا للسلوك الاجرامي، ولنفس نوع الجريمة في كثير من الأحيان (البرت ريس ١٩٨٠)

وقد تتابعت الأفكار والدراسات المتصلة بتحديد الخصائص المتميزة لضحايا الجريمة، فظهرت فكرة جديدة تشير الى تماثل الضحايا والمجرمين في الخواص الديمغرافية ذلك أن حالات الاضحاء بالنسبة للجرائم ضد الأشخاص تكشف عن تماثل كل من الضحايا والمجرمين في تلك الخواص فالجرائم التي تتوجه من شخص الى شخص آخر كالاغتصاب والسرقة والاعتداء تكشف عن خواص ديمغرافية مشتركة بين الضحايا والمجرمين فأغلب المجرمين والضحايا من الذكور، ومن الشباب، وممن يحتلون الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتخصصة، ومن العاطلين عن العمل، وعن غير المتزوجين، كما تذهب هذه الآراء الى أن الأفراد الذين يتسمون باثنين من هذه السمات الاجتماعية تتزايد معدلات ارتكابهم للجريمة، ووقوعهم ضحية لها في آن معاً (هندلانج وآخرون ١٩٧٨م)

## مواقف الاضحاء

كما اتجهت بعض الدراسات الى تحديد السمات المميزة لضحايا الجريمة وصوغ أنماط وتصنيفات لهؤلاء الضحايا، فإن جانباً آخر من هذه الدراسات تناول المواقف التي يحدث في اطارها وقوع الأفراد ضحايا للجريمة أو ما أطلقنا عليه مصطلح الاضحاء، وقد تناولت بعض البحوث مواقف الاضحاء الشخصي الذي تتوجه فيها الجريمة من فرد الى فرد آخر وكشفت دراسة من هذه الدراسات عن

الفكرتين التاليتين (هندلانج المرجع السابق ص ـ ٢٥١، ص ٢٦٠)

١ ـ إن احتمال معاناة الفرد من الوقوع ضحية للجريمة يرتبط ارتباطاً مباشراً بطول الفترة الزمنية التي يقضيها هذا الفرد في الأماكن العامة مثل الحدائق العامة، والشوارع، وخاصة اذا كان ذلك خلال ساعات الليل

٢ ـ يتزايد احتمال وقوع الفرد ضحية للسلوك الاجرامي الموجه ضده، خاصة جرائم السرقة بقدر طول الفترة الزمنية التي يقضيها مع أفراد من غير أعضاء أسرته

## ضحايا الجريمة وجهاز العدالة الجنائية

يشير جهاز العدالة الجنائية الى المجموع الكلي للمؤسسات التي تحقق الوقاية من الجريمة والقبض على من توجه اليهم الاتهامات، واجراء التحريات عنهم، ومحاكمتهم، وتحويل المدانين منهم الى المؤسسات الاصلاحية أو العقابية كما يتضمن هذا الجهاز أيضاً القواعد التنفيذية والتشريعية والقضائية، التي تحدد هذه الاجراءات والعمليات

وقد تناول الباحثون في دراسة لضحايا الاجرام الأساليب التي تتحقق بمقتضاها معاملة الضحايا من جانب جهاز العدالة الجنائية، وقد أشارت بعض البحوث الى أن الخصائص المميزة لضحايا الجريمة قد يكون لها تأثير في كثير من القرارات المتصلة بالقبض على الجناة

ومحاكمتهم واصدار الأحكام عليهم (كرس وليافر ١٩٧٦م ص ١٧٧ - ٢٠٧)

كما يمكن أن يؤثر ضحية الجريمة في القرارات التي يتخذها جهاز العدالة الجنائية عن طريقتين:

أ - الطريقة التي يدرك بواسطتها العاملون في هذه الأجهزة من رجال الشرطة والنيابة والمحاكم الضحية

ب - ومن خلال سلوك الضحية كشاهد

وهناك نوعان من الخصائص التي يمكن أن تؤثر في هذا الجهاز كشفت عنها دراسات الضحايا وتتمثل فيما يلي

أ - السمات الشخصية للضحية: وتتضمن الخواص الاجتماعية والديمغرافية للضحايا كالنوع والعمر والمهنة والطبقة الاجتماعية والمكانة التي يحتلها كل من الضحايا في المجتمع، كما تتضمن هذه الخواص بعض السمات النفسية كالاضطراب الانفعالي والسمات الجسمانية والجاذبية الخ.

ب - الخصائص السلوكية للضحية يفرق في العادة بين سلوك الضحية قبل ارتكاب الجريمة وبعيّد ارتكابها، ومن الخواص السلوكية التي تؤثر في موقف أجهزة العدالة الجنائية التاريخ الاجرامي السابق للضحايا، وسلوكهم الجنسي والاجتماعي السابق، واسهامهم في حدوث الجريمة أو تحرشهم بالجاني، وسلوك الضحية كمقدم للشكوى أو كشاهد

كما أوصى بعض المفكرين بإدخال تعديلات على جهاز العدالة

الجنائية لاتاحة الفرصة أمام الضحايا لتحسين أوضاعهم القانونية، وتحقيق مزيد من الرعاية الاجتماعية لهم، ذلك أن أجهزة العدالة الجنائية المعاصرة أولت اهتماماً بالغاً باكتشاف المجرمين والقبض عليهم ومحاكمتهم وحبسهم واعادة تأهيلهم، ولكنها وجهت اهتماماً قليلاً للضحايا، وكثيراً ما يؤدي تعرض الضحايا للقضاء الجنائي أو لغيره من أجهزة العدالة الجنائية الى زيادة الصدمة النفسية التي يتعرضون لها، كما يضاعف ذلك من شعورهم بالعجز والاحباط

ونتيجة للاهتمام بدراسة الضحايا وعلاقتهم بأجهزة العدالة الجنائية نادت الآراء باتخاذ الاجراءات التي تكفل حصول المجني عليه على حقوقه الأساسية (الحق في الحماية من الأعمال الاجرامية، والحق في التعويض عن الألم، والاصابة والخسارة التي تسببها الجريمة بما في ذلك الصدمة النفسية والقلق وفقدان القدرة على الكسب، والحق في الكرامة والاحترام والمعاملة العادلة من جانب السلطات المنفذة للقانون والسلطات القضائية) ومنها أيضاً الاجراءات الخاصة بالمساعدات والخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية

## تعريف ضحايا الجريمة

عندما يحاول الباحث أن يحدد من هو ضحية السلوك الاجرامي عليه أن يكشف عن بعض العناصر الأساسية اللازمة لهذا التحديد، ومن هذه العناصر تحديد الجريمة التي ارتكبت ومن هو المضار نتيجة لحدوثها، ومن هو المحرك لذلك الحدوث، وبعد ذلك

تأتي خطورة لاحقة تتمثل في المعيار الذي يستند اليه الباحث في تحديد الجريمة والضرر، وهل يتحقق تحديدها استناداً الى المعايير القانونية أو الى غيرها من المعايير؟

وقد أخذ أنصار الاتجاه النقدي في علم الاجرام بتصور واسع النطاق لمفهوم الضحية يستند الى فكرة الظلم الاجتماعي، فكل وضع اجتماعي يسمه الظلم يخلق ضحايا لهذا الوضع، فالنظام الاجتماعي الظالم له ضحاياه، والنظام القانوني والتشريعي الظالم له ضحاياه، والقهر الاجتماعي له ضحاياه (ريتشارد كوني ١٩٧٤ ص ١٠٧).

كذلك ظهرت فكرة ضحايا انعدام المساواة في المجتمع، وقد عبر عن تلك الفكرةواحد من المفكرين الأمريكيين وهو يدين انعدام المساواة في مجتمعه بقوله:

«إن الضحايا في المجتمع الأمريكي ليسوا هؤلاء الزنوج الذين يمثلون عشر السكان في مجتمعنا فحسب، وليس الضحايا في مجتمعنا هم تلك الفئة التي يقع أفرادها تحت خط الفقر والذين يمثلون ١٥٪ من عدد السكان بل إن الغالبية من سكان المجتمع الأمريكي من غير الزنوج، وممن يعانون الفقر يعدون ضحايا المجتمع، ذلك أن ثلثي عدد السكان في مجتمعنا، وربما ثلاثة أرباع هذا العدد يعدون ضحايا انعدام المساواة الاجتماعية، اذا قورنت أحوال هؤلاء بالمستوى الذي يعيش فيه أفراد الأمة التي يبلغ عدد أفرادها من ٥٪ الى ١٠٪ من سكان المجتمع الأمريكي» «ريان ١٩٧٦ ص ١٧، ١١١).

وقد قامت محاولات لتحديد الضحايا بالنسبة للأنماط المختلفة للسلوك الاجرامي، ومن أشهر هذه المحاولات صوغ تنميط خماسي للاضحاء يتمثل في الأشكال التالية (سللين وولفجانج ١٩٦٤ ص: ١٥٠ ـ ١٥٦)

١ ـ الاضحاء الأولي ويشير الى ضحايا الجريمة من الأفراد
٢ ـ الاضحاء الثانوي ويشير الى ضحايا الجريمة من الجماعات والمنظمات
٣ ـ الاضحاء الثلاثي ويشير الى المجتمع والى الجماهير كضحايا

٤ ـ الاضحاء المتبادل: ويشير الى الضحايا الذين ارتكبوا الجريمة ضد أنفسهم، كما في الجرائم الشائعة كتعاطي المخدرات
٥ ـ اللاإضحاء ويشير الى موقف اجرامي لا تتحدد فيه معالم للضحية بشكل محدد.

كما تضمن التراث العلمي لدراسة ضحايا الجريمة فكرة الجرائم بلا ضحايا، حيث الموقف الاجرامي الذي يقوم الضحية فيه بارتكاب الجريمة، ومن أمثلتها الانتحار، والقمار، والدعارة، والادمان، وهي تلك الجرائم التي تتم بين طرفين يتحقق بينهما الاتفاق والرضا الارادي على القيام بالفعل الاجرامي مثل القمار، اللواط، والسحاق (شوروبدو ١٩٧٤م) ولكن هذه الفكرة لقيت المعارضة

## الخلاصـــــة

رغم حداثة الدراسة العلمية لضحايا الجريمة فإنها قد فتحت آفاقاً جديدة في مجال دراسات علم الاجرام، وذلك على النحو التالي

١ ـ حقق توجيه الاهتمام الى دراسة ضحايا الجريمة التوازن مع اهتمام علم الاجرام بدراسة المجرم

٢ ـ ساعدت الدراسات العلمية للضحايا الباحثين في الكشف عن الموقف الذي يمكن للضحية أن يسهم بدور ما في حدوث الجريمة

٣ ـ كشفت هذه الدراسات عن تزايد معدلات الاضحاء بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية، وبالنسبة لبعض الخصائص التي تسم ضحايا الجريمة

٤ ـ ساعدت هذه الدراسات في وضع أنماط وتصنيفات للمواقف التي تحدث فيها عملية الاضحاء، ومن ثم يقع في اطارها السلوك الاجرامي

٥ ـ حددت هذه الدراسات أساليب أجهزة العدالة الجنائية في التعامل مع ضحايا الجريمة، وكشفت عن الطرق التي تمكن بواسطة هؤلاء الضحايا من الحصول على حقوقهم، وتوجيه الرعاية لهم

٦ ـ أجابت هذه الدراسات على بعض المشكلات التي تتصل بطبيعة عملية الاضحاء، والمعايير التي يمكن أن تتحدد على ضوئها، وارتباطها بانعدام المساواة الاجتماعية وبالظلم الاجتماعي

٧ ـ كشفت الدراسات المسحية لضحايا الجريمة عن كثير من المعطيات المتصلة بالفئات والجماعات التي تزداد معدلات وقوعها تحت

وطأة الجريمة، كما أسلمت هذه الدراسة الى تحديد الفئات الاجتماعية التي تميل الى التبليغ عن الجريمة وتلك التي تتردد في ذلك، وعن الصور الاجرامية المرتبطة بهذا التبيلغ وذلك التردد ومن هنا كانت في معطيات هذه الدراسات المسحية ما يكمل المعطيات الواردة في الاحصاءات الجنائية المسجلة، ويصحح بعض بياناتها

٨ ـ كشفت بالدراسة العلمية للضحايا عن أهمية دراسة صور السلوك الاجرامي بناء على تحديد هذه الصور في ضوء طابع ضحاياها، أو في ضوء موقف هؤلاء من السلوك الاجرامي، ويدعو ذلك الأمر الى ضرورة دراسة صور من السلوك الاجرامي في ضوء دراسة ضحايا هذه الصور على النحو التالي

أ ـ ضحايا الجريمة من المنظمات الاجتماعية
ب ـ ضحايا الجرائم المرتكبة ضد الاقتصاد الوطني
جـ ـ ضحايا الجرائم المرتكبة ضد النظام العام في المجتمع
د ـ ضحايا الجرائم المرتكبة ضد البيئة
هـ ـ ضحايا الجرائم المرتكبة ضد حقوق الانسان

ولهذا يمكن القول إن الدراسة العلمية لضحايا الاجرام قد زودت الفكر الانساني بوجهات نظر هامة تفيد في دراسة القضايا المتصلة بالسلوك الاجرامي

# القسم الثاني
# نحو استراتيجية تصورية ومنهجية
# لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي

الهدف من هذا القسم هو تحديد استراتيجية تصورية ومنهجية شاملة للبحوث التي يمكن أن تجرى في المستقبل متناولة دراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي، وتتألف هذه الاستراتيجية التصورية والمنهجية التي نقترحها من العناصر التالية

١ ـ تصور عربي لعلم الضحايا موضوعه، نظامه، وأهدافه

٢ ـ تحديد المجالات التي تدور عليها الدراسات والبحوث في ميدان ضحايا الجريمة، والتي يمكن أن تكون ذات أهمية في فهم ووصف وتفسير الجريمة والاضحاء، وفي القدرة على رسم وتنفيذ البرامج والسياسات الاجتماعية والجنائية بصورتيها الوقائيةوالعلاجية التي تخدم ضحايا الجريمة كما أنها تدعم بناء المجتمع في آن معاً

## تصور عربي لعلم الضحايا «موضوعه، نطاقه وأهدافه»

قد يعرف علم الضحايا على أنه دراسة للعلاقة بين المجرم والضحية (شافر ١٩٧٧ ص ١) أو على أنه «فرع من علم الاجرام يتناول في دراسته بصفة أساسية ضحايا الجريمة وكل ما يتصل بهؤلاء الضحايا» (درابكن وفيانو. ١٩٧٤م ص ٢). ورغم ما يمكن أن يشاهد عبر دراسة تاريخ الفكر الانساني من ملامح لدراسة

العلاقات بين المجرم والضحية، غير أن الفكر الغربي يشير في أغلب الأحيان على أن معالم علم الضحايا لم يتحدد كفرع في علم الاجرام الا خلال الأربعينات من هذا القرن بعد أن ألقيت الأضواء على التفاعل الاجتماعي بين المجرم والضحية وما ينطوي عليه هذا التفاعل من تحديد دور ومسئولية كل منهما في حدوث الفعل الاجرامي.

والواقع أن الدراسة العلمية للضحايا سارت في ضوء الاتجاهات الوضعية وما تأخذ به هذه الاتجاهات من أساليب في البحث لتحديد أسباب السلوك الاجرامي، ولهذا بدأت الدراسة العلمية للضحايا بدراسة دور الضحايا أنفسهم في الاسهام بالفعل الاجرامي، وتحديد الخواص المميزة لضحايا الجريمة من الأفراد والجماعات، وكان من شأن ذلك أن اقتصر مجال دراسة العلاقة بين المجرم والضحية على تناول بعض صور محدودة من صور الجريمة كالقتل والسرقة والاعتداء، دون اتساع نطاق هذه الدراسة لكي تأخذ في اعتبارها دراسة مظاهر السلوك الاجرامي الذي يعد المجتمع كله ضحية لها دون أن تتحدد هذه الضحية في فرد معين، ومن هنا تضاءلت فرص دراسة الجرائم بلا ضحايا من جانب كثير من الباحثين الذين كانت لهم المبادأة أو الريادة في علم الضحايا

موضوع «علم الضحايا» في تصورنا، هو دراسة العمليات التي تؤدي الى سوء معاملة الأفراد والجماعات ومعاناتهم بصورة تؤدي الى ظهور المشكلات الاجتماعية، ولهذا العلم مجالان رئيسان:

أولهما: دراسة الإطار الاجتماعي الذي يحدث في سياقه وقوع الأفراد والجماعات ضحايا لمختلف الأفعال والظروف

وثانيهما: الكشف عن النتائج الاجتماعية التي تترتب على هذا الأمر

ونعني «بالإطار الاجتماعي» القيم الثقافية، والتقاليد، والمؤسسات، التي قد يترتب على خضوع الأفراد والجماعات لها ظهور الظروف الاجتماعية التي تخلق عدم المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، وفي الأوضاع والأدوار الاجتماعية، بحيث تسلم هذه الظروف الى ضغوط اجتماعية نتيجة لما يعانيه بعض الأفراد والجماعات في المجتمع من مظاهر الحرمان، والصراعات، والأزمات، وانعدام تكافؤ الفرص، وعدم الالتقاء بين الغايات التي تمليها قيم المجتمع والوسائل المشروعة والمتاحة لتحقيق هذه الغايات

كما نعني «بالنتائج الاجتماعية» تلك الآثار التي تمس الفرد أو وسطه الاجتماعي المباشر أو المجتمع الذي يعيش فيه، أو الانسانية بأسرها، وما تتضمنه تلك النتائج من مضمونات طبية أو نفسية أو اجتماعية، أو اجرامية

ويهدف «علم الضحايا» الى تحقيق المحاولات العلمية المنظمة لفهم وتحليل الظروف والعمليات التي تؤدي الى وقوع الأفراد والجماعات ضحايا للأوضاع والعمليات المتعددة، كما يهدف هذا العلم الى تحديد الفئات الاجتماعية التي تتعرض أكثر من غيرها وبصور متكررة الى الوقوع ضحية لتلك الأوضاع والعمليات،

ويهدف هذا العلم أيضاً الى غايات عملية تتمثل في استخدام نتائج المعرفة العلمية لظروف الضحايا في رسم البرامج والسياسات للاقلال من المصادر التي تؤدي الى وقوع الأفراد والجماعات ضحايا

ومن هنا نقترح أن تتضمن الدراسة العلمية للضحايا ثلاثة مستويات تتحدد حسب الوحدة التي تتخذ موضوعاً للدراسة وهذه المستويات هي:

١ ـ الدراسة العلمية لضحايا السلوك الاجرامي ووحدتها ضحايا الجريمة من الأفراد، والجماعات، والمنظمات.

٢ ـ الدراسة العلمية لضحايا الوعي الاجتماعي ووحدتها ضحايا النظم والمؤسسات، والعمليات الاجتماعية، التي توقع ببعض الأفراد، أو الجماعات الضرر أو الظلم أو الحرمان من الحقوق الانسانية المقررة. والرافد الأساسي لخلق المصادر التي تؤثر في معاناة ضحايا هذا المستوى هو البناء الاجتماعي ومن أمثلة ضحايا هذا المستوى من يعانون من انعدام المساواة في توزيع مصادر المجتمع من المال والمكانة والسلطة، ومن الفقر ومنهم الأقليات المضطهدة، ومن يعانون من سوء المعاملة والاستغلال كالأطفال والنساء والشيوخ الخ.

٣ ـ الدراسة العلمية لضحايا الوجود البشري ووحدتها الضحايا الذين يتعرضون لظروف طبيعية كونية أو بيئية كضحايا الكوارث الطبيعية والأوبئة، وتلوث البيئة والحروب والمجاعات.

ولعلنا في وضع يسمح لنا بأن نورد على هذا التصور المستويات

الدراسية العلمية لعلم الضحايا الملاحظات التالية

**أولاً**: تتدرج هذه المستويات في نطاقها من الضيق الى الاتساع، فأضيقها نطاقاً ضحايا السلوك الاجرامي، وأوسطها نطاقاً ضحايا الوجود الاجتماعي الذي يتضمن بالضرورة ضحايا لجريمة، وأوسعها نطاقاً ضحايا الوجود البشري الذي يتضمن الفئتين السابقتين، إضافة الى ضحايا آخرين يعانون من عوامل غير تلك التي يعاني منها من يندرجون في الفئتين السابقتين

**ثانياً** إن العوامل التي تسبب ضحايا كل فئة تلقي الضوء على المعاناة التي تتعرض لها الفئات الأخرى، فالمعاناة من الجريمة لدى ضحايا الفئة الأولى يمكن أن تعود مصادرها الى الظلم الاجتماعي، والى انعدام المساواة في المجتمع، والى تعرض بعض الفئات الاجتماعية للمسئولية الجنائية أكثر من غيرها، وهذه كلها مصادر يخلقها البناء الاجتماعي، كما أن مصادر معاناة الفئة الثالثة ممن يعانون من المجاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية، يمكن أن تعرضهم هذه المصادر الى أوضاع اجتماعية مهينة تجافي حقوقهم الانسانية، أو قد تخلق أمامهم الفرص لوقوعهم ضحايا للجريمة، أو لارتكابهم الجريمة في آن واحد

**ثالثاً** إن في هذا التصور العربي لمفهوم علم الضحايا مسايرة لقيمتين

أ ـ القيمة الأولى: الاستجابة الى مبادىء الدين الاسلامي واقرار

حقوق الانسان، والتكافل الاجتماعي.

ب ـ والقيمة الثانية مسايرة الاتجاهات التي أقرتها الأمم المتحدة في توسيع نطاق علم الضحايا[1] حتى يسمح ذلك بوضع البرامج التي تواجه المصادر الحالفة للضحايا في المجتمع، ويرسم السياسات لتقديم العون لهؤلاء الضحايا.

رابعاً يستند هذا التصور الذي نقترحه لتحديد نطاق علم الضحايا الى مبررات عقلية، ذلك أنه اذا كان الهدف من الدراسة العلمية للضحايا هو الاقلال من وقوع الأفراد والجماعات من كل قطاعات المجتمع كضحايا لأي من الظروف والعمليات، واذا كان الاقلال من الضحايا يعني سد المنافذ أمام الخسائر التي يفقدها المجتمع وزيادة طاقاته الحيوية، واذا كان الانسان هو القوة الخلاقة في المجتمع، فإن الاقلال من الضحايا يسهم في التقدم الاجتماعي، وازاء هذه المقدمات الفكرية يرى أنصار هذا الاتجاه أن تحقيق الهدف من علم

---

١ ـ جاء بالنسبة لموضوع ضحايا الجريمة وقد كان العنصر الثالث من العناصر التي تناولها مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (ميلانو ١٩٨٥م) مايشير الى «أ» ضرورة تعريف الضحايا بالرجوع الى القوانين الجنائية الوطنية. «ب» أنه ينبغي أن يتضمن مصطلح الضحايا الأشخاص الذين يصابون بالضرر بفعل اساءة استخدام السلطة في اطار الاجراءات القضائية. «جـ» تضمين هذا المصطلح الأشخاص الذين يضارون نتيجة انتهاك القانون الجنائي الدولي، أو خرق المعايير المعترف بها دولياً والمتعلقة بحقوق الانسان واساءة استعمال السلطة الاقتصادية أو السياسية (ريتشارد هاردنج مشروع تقرير عن ضحايا الجريمة)

الضحايا ينبغي أن يتسع نطاقه ليحيط بدراسة كل المجالات التي تخلق الضغوط التي تؤثر في نشأة الضحايا، سواء كانت هذه الضغوط كونية كتلوث البيئة، أو كانت معوقات لطبيعة الانسان وقدراته كالظلم والاستغلال أو كانت ضغوطاً تقنية أو اجتماعية [1]

**خامساً** ينبغي أن نشير هنا الى أن المحاولات الرائدة لدراسة علم الضحايا كانت على يد كثير من الباحثين اليهود مثل مندلسون واسرائيل درابكن وغيرهما، وإن أول مؤتمر عالمي لدراسة الضحايا عقد في القدس سنة ١٩٧٣م ولقد كانت دعوة هؤلاء بتوسيع نطاق دراسة علم الضحايا لتتناول الجماعات التي يمكن أن تكون ضحايا للقهر والظلم السياسي والتي تبدو صورها في محاولات الابادة الجماعية لبعض الفئات، ويشير هؤلاء من طرف خفي الى مأساة الشعب اليهودي خلال التاريخ الانساني والقهر الذي عاناه هذا الشعب، استدراراً لعطف المجتمع الدولي ومن سخرية القدر أن هذا السلاح الفكري الإيديولوجي الذي استخدمه هؤلاء جاء في وقتنا هذا ليكون سلاحاً فكرياً يوجه الى الدولة الاسرائيلية التي تحدت العالم بأسره ومارست أبشع صور القهر السياسي كما يبدو ذلك في المحاولات المتكررة لإبادة الشعب الفلسطيني

---

١ ـ يدعو الى هذا الرأي واحد من رواد علم الضحايا وهو بنيامين مندلسون المحامي الروماني النشأة والمولد، كما يساير هذا الاتجاه الرأي الغالب في البحوث التي تصدرها الأمم المتحدة حيث ظهرت الدعوة الى القاء مزيد من الضوء على أنواع أخرى من الضحايا الذين يقعون لسنوات استغلال السلطة أو النفوذ الاقتصادي

وعلى الباحثين في الوطن العربي أن يستخدموا هذا السلاح الذي صنعه الفكر اليهودي وأن يوجهوه نحو ادانة اسرائيل وغيرها من الدول العنصرية، فيرتد هذا السلاح الفكري الى صدور من استخدموه بادىء ذي بدء

ونظراً لأن موضوع هذه الندوة هو ضحايا الاجرام، فإن ما يرد في الجزء الباقي من حديثنا عن الاستراتيجية التصورية والمنهجية لدراسة الضحايا في الوطن العربي ستدور حول ضحايا الجريمة

## المجالات المقترحة لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي

يمكن أن تتشكل مجالات الاهتمام بدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي بطابعين أولهما. طابع معرفي يستهدف القاء مزيد من الأضواء على ظاهرة الجريمة للكشف عن أبعادها، وديناميا تها كعملية تتضمن المجرم، والضحية والموقف الاجرامي، والمجتمع وثانيهما طابع تطبيقي عملي يهدف الى استخدام المعرفة التي تنتهي اليها دراسة ضحايا الجريمة لمواجهة السلوك الاجرامي ومن هنا نرى أن تدور مجالات الاهتمام بدراسة الضحايا في الوطن العربي حول المحاور التالية

١ ـ محاولة الكشف عن المدى الفعلي والطابع الواقعي لصور الجريمة في المجتمع العربي، ذلك أن هناك اتفاقاً بين الباحثين على أن بعض صور الجريمة لا تكتشف وبعضها يكتشف ولا يبلغ عنه، وبعضها يكتشف ويبلغ عنه، ولكنه لا يظهر في ساحات القضاء، ولهذا

ظهرت في تراث علم الاجرام فكرة الأرقام المعتمدة التي تشير الى الأفعال الاجرامية لم تكتشف، ولم يبلغ عنها، ولم تسجل في الاحصاءات الجنائية، وترجع هذه الأرقام المعتمدة الى أمور عديدة منها

أن «هذه الجرائم تعد مجهولة لغير من قام بها» أو لعدم رغبة الضحايا أو الشهود في التبليغ عنها، ولهذا تبذل الجهود العلمية لتحديد مدى هذه الأرقام المعتمدة بطرق عديدة منها الدراسات الخاصة بضحايا السلوك الاجرامي، ذلك أن هذه الدراسات تكشف عن تقدير واقعي لحجم الجريمة في المجتمع، وعن العوامل التي تؤثر في اتخاذ ضحايا الجريمة لقراراتهم بتبليغ أجهزة الشرطة عما يتعرضون له من جرائم، أو الامتناع عن هذا الأمر

٢ ـ ومن المجالات الأساسية للدراسة العلمية لضحايا الجريمة في الوطن العربي الكشف عن المواقف الاجتماعية التي يزداد بها احتمال تعرض الأفراد والجماعات والمنظمات للجريمة، وذلك انه اذا كان من المعروف أن الجريمة تشكل في صور متعددة، وأن احتمال تعرض الضحايا لهذه الصورة يزداد نتيجة لوجود بعض العوامل، فإن على دراسة الضحايا أن تكشف عن العوامل التي تلابس الموقف الاجرامي والتي تزيد من تعرض الضحايا للاشكال المتعددة للسلوك الاجرامي، فاحتمالات التعرض للاغتصاب تتأثر بنوع الجاني والمجني عليه، وبالفرص التي تتيح قيام هذا الفعل الاجرامي، وهذا ما يبدو أمراً شائعاً ومألوفاً، لكن ما يمكن أن يلقى عليه الضوء من جانب دراسة الضحايا يتمثل فيما يرتبط بالأنماط المتعددة للاضحاء وما

يؤثر في هذه الأنماط من متغيرات اقتصادية، وإيكولوجية، وموفقية، وشخصية.

ويرتبط بدراسة احتمالات التعرض للجريمة موضوع آخر يعد مجالاً هاماً لدراسة ضحايا الاجرام ويتمثل في اسهام الضحية في حدوث الجريمة، والى أي مدى يمكن لاتجاهات أو سمات الضحية أن تؤثر في تعرضه للسلوك الاجرامي، واذا كان الموقف الاجرامي يتضمن عناصر متعددة فإن الدراسة العلمية المنظمة للعلاقات القائمة بين هذه العناصر ومنها المجرم والضحية، تسلم الى نتائج بالغة الأهمية في فهم السلوك الاجرامي

٣ ـ ومن مجالات الاهتمام المقترحة لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي تحديد مدى ونوع الخسائر والاصابات والخبرات المؤهلة، التي تنتج عن تعرض الضحايا للموقف الاجرامي، واذا كان من الميسور تقدير النتائج المادية الملموسة لتعرض الضحايا للجريمة فإن دراسة الضحايا يمكن أن تتناول النتائج السيكولوجية والاجتماعية التي تواجه الضحايا بإلقاء تعرضهم للجريمة في المجتمع

٤ ـ ومن المجالات المقترحة القيام بدراسات تناول خواص المجرم، والكشف عن العمليات التي تؤدي الى اتخاذ القرار بارتكاب الجريمة، وبحث معايير اختياره لضحايا الجريمة، ومدى العقلانية في اتخاذ القرار بارتكاب المجرم لجريمته.

٥ ـ ومن هذه المجالات دراسة سلوك الجماعات ـ كالأسرة والجماعة المحلية وأجهزة العدالة الجنائية والمجتمع ـ نحو ضحايا الجريمة، فكما

يترتب على ارتكاب الجريمة من نتائج واتجاهات من جانب هذه الجماعات نحو المجرم، كذلك يترتب على وقوع الأفراد ضحايا للجريمة نتائج واتجاهات نحو هؤلاء من جانب الأسرة والجماعة المحلية والمجتمع، ذلك أن ضحايا الجريمة يواجهون موقفاً متورطاً فيه من الخسائر المادية، والخوف والاحساس بانعدام الأمن، مما يدعو الى تقديم صور من المساعدات لهؤلاء الضحايا لمواجهة نتائج الاضحاء

## الاستراتيجية المنهجية لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي

تضم الاستراتيجية المنهجية المقترحة للدراسة العلمية لضحايا الجريمة في الوطن العربي بعض الأساليب، نذكر منها مايلي

١ ـ تحليل الاحصاءات الجنائية الرسمية
٢ ـ الدراسات المسحية لضحايا الجريمة
٣ ـ الدراسات المستندة الى التقرير الذاتي
٤ ـ دراسة الحالة
٥ ـ الدراسات التنظيمية لضحايا الجريمة

### ١ ـ تحليل الاحصاءات الجنائية الرسمية

تتطلب الدراسة العلمية لضحايا الجريمة الحصول على معطيات ثابتة وصادقة وشاملة لفهم طبيعة الجريمة في المجتمع العربي ولتحديد أبعادها المتعددة، ولهذا يلجأ الباحثون في دراستهم لضحايا الجريمة

الى الاحصاءات الجنائية الرسمية التي تجمعها وتنشرها بصورة دورية أجهزةالعدالة الجنائية وتضم هذه التقارير الاحصائية بيانات عن صور محددة للسلوك الاجرامي، وعن المدربين وعن الضحايا وعن الاجراءات التي يتخذها جهاز العدالة الجنائية حيال الجريمة، وقد لجأ الباحثون عند دراستهم لضحايا الجريمة الى مثل هذه التقارير الاحصائية طلباً لما بها من بيانات عن مدى الجريمة وتوزيعها ومعدلات حدوث صورها، وعن الخصائص المميزة للمجرمين والضحايا خاصة تلك الخواص الديمغرافية القابلة للعد والقياس، وعن المواقف المؤدية الى الجريمة وعن تكلفتها وأعبائها . الخ

ويواجه استخدام الاحصاءات الجنائية الرسمية مشكلات منهجية عند دراسة ضحايا الجريمة، تتصل بعضها بمدى قدرة هذه الاحصاءات على الكشف عن الحجم الفعلي للجريمة في المجتمع، وبتفاوت أساليب التحليل المستخدمة في دراسة هذه الاحصاءات وقد أشرنا الى فكرة الأرقام المعتمة التي لا تظهر في الاحصاءات الجنائية الرسمية التي تشير الى قصور الاستناد الى هذه الاحصاءات عند اتخاذها مؤشراً لمدى الجريمة ولتوزيعها بين قطاعات المجتمع نظراً لأن قدراً من الجرائم لا يكتشف أو لا يبلغ عنه، أو لاتتخذ اجراءات رسمية بصدده، أو لا يتم تسجيله

وتتمثل المشكلة المنهجية الثانية في تفاوت الباحثين في اختيار الأساس الذي يتم في ضوئه حساب معدلات الاضحاء، ذلك أن معدل الاضحاء يمثل النسبة بين عدد الجرائم المرتكبة الى عدد الذين

في ميسورهم وقدرتهم ارتكاب هذه الجرائم، واذا كان من الميسور أن يتم حساب معدل الاضحاء باتخاذ العدد الكلي للسكان في مجتمع ما كأساس لهذا الجانب فإن هذا الأساس ينبغي أن يتم تعديله لكي يظهر في صورة دقيقة معدلات الاضحاء بالنسبة لمختلف صور الجريمة، فحساب معدلات الاضحاء بالنسبة لجرائم الاغتصاب لا ينبغي أن يكون أساس حسابها العدد الكلي للسكان، بل يتحتم أن يكون عدد حالات الإناث في المجتمع هوأساس حساب هذه المعدلات

## ٢ ـ الدراسات المسحية للضحايا

نعني بالدراسة المسحية للضحايا القيام بمسوح اجتماعية تتناول جماعات ممثلة للمجتمع يتم في اطارها سؤال أعضاء هذه الجماعات عن الجرائم التي يمكن أن تكون قد مرت بخبرتهم خلال فترة زمنية محددة.

والهدف الأساسي من الدراسات المسحية للضحايا تقديم بيانات عن نطاق حدوث السلوك الاجرامي بحيث لا تعتمد هذه البيانات على الاحصاءات الجنائية الرسمية التي تعبر عن الجرائم المسجلة في دوائر هيئات الشرطة، ولهذا أمكن للدراسات المسحية للضحايا أن تعكس صورة تقديرية للأرقام المعتمة للسلوك الاجرامي.

كما يمكن عند تكرار هذه الدراسات المسحية أن تنتهي الى مجموعة من البيانات عن اتجاهات الجريمة في المجتمع، كما تكشف هذه الدراسات المسحية عن الجماعات أو الفئات التي تقع أكثر من

غيرها ضحية للجريمة بأشكالها المتعددة كما تظهر أنماط الجرائم والظروف التي يتحقق في اطارها ارتكاب هذه الأنماط، والنتائج المترتبة على تعرض الضحايا لكل نمط منها هذا فضلاً عما تكشف عنه الدراسات المسحية للضحايا من معلومات تدور حول بعض القضايا المتصلة بالجريمة ومنها: الأسباب التي تدعو الى عدم ابلاغ الشرطة عن بعض الجرائم أحياناً، ومدى خوف الضحايا والناس بعامة من الجريمة، والاحتياطات التي تتخذ من جانب هؤلاء لتفادي الوقوع ضحايا للسلوك الاجرامي

وتلابس جوانب القصور المنهجي الدراسات المسحية لضحايا الجريمة بالنسبة لمدى ثبات وصدق المعطيات التي تسلم اليها هذه الدراسات، والتي يستخدم في الحصول عليها اما استمارات الاستبار، أو صحف الاستبيان، ذلك أن ضحايا الجريمة قد يترددون في الكشف عما تعرضوا له من جرائم، وهنا يتسع نطاق الروافد التي تؤدي الى الأرقام المعتمة حيث لا يكشف الضحية للباحث عن الجرائم التي تعرض لها من خلال لقائه مع هذا الباحث الذي يصم أذنيه أساساً للكشف عن الجرائم التي لم تبلغ للشرطة، وقد يرجع ذلك التردد من جانب المبحوث لأمور عديدة منها عدم الصدق، وضعف الذاكرة، والخشية من الأفراد بالتعرض لبعض صور الجريمة خاصة مايتصل منها بالجرائم الجنسية

ورغم ذلك القصور المنهجي فقد تستطيع الدراسات المسحية لضحايا الجريمة في الوطن العربي أن تحقق الأهداف والنتائج التالية

١ ـ أن تتخذ معطياتها أساساً واقعياً لوضع أنماط وتصنيفات لضحايا الجريمة

٢ ـ أن تقدم من البيانات ما يفيد في حساب احتمالات تعرض بعض القطاعات والفئات الاجتماعية لصور من حالات الاضحاء

٣ ـ أن تلقى نتائج هذه الدراسة أضواء على نتائج الجريمة وأعبائها على الضحايا، وعلى المجتمع في الوطن العربي

٤ ـ أن تكشف عن الكثير من العوامل التي تؤدي الى عدم ابلاغ الضحايا عن الجرائم التي تقع لهم

## ٣ ـ الدراسات المستندة الى التقرير الذاتي

Self- report surveys

تستخدم دراسات التقرير الذاتي للكشف عن الجرائم الخافية التي لا تظهر في الاحصاءات الجنائية الرسمية وللحصول على معطيات عن خواص المجرمين، ودوافع سلوكهم الاجرامي، وأساليبهم في ارتكاب الجريمة واختيار الضحايا، ويتحقق ذلك باستخدام بعض أدوات جمع البيانات مثل (الاستبيانات التي ترسل الى عينات من الأفراد وترد الى الباحثين، والمكالمات الهاتفية المجهولة، أو استياء الشخص ومواجهة الباحث له) ويتم سؤال هذا الشخص عن طبيعة ومدى تورطه في السلوك الاجرامي

وتلابس القيود المنهجية هذه الدراسات مما يضع حدوداً على صدق وثبات معطياتها، ومنها قيود سبق ذكرها في حديثنا عن

الدراسات المسحية للضحايا ومنها مايتصل بمدى تمثيل الحالات المستخدمة في هذه الدراسات للضحايا حيث تفتقر هذه البحوث الى الأساس التمثيلي لاختيار العينات، وهذا ما يفسر قدرةنتائجها على التعميم ومع ذلك فإن استخدامها في بحوث ضحايا الجريمة في الوطن العربي خاصة اذا تحوّط الباحث في استخداماته المنهجية لهذا الأسلوب، وراعى القيود المنهجية التي ترد عليه.

## ٤ ـ دراسة الحالة

تستند دراسة الحالة كطريقة عامة للبحث الى مجموعة من القواعد تتمثل في

تعمق الحالة موضع الدراسة، وتناول تفاصيل عديدة من جوانب حياتها، وتتبع المراحل التاريخية المتتابعة والأشخاص والأحداث الهامة في هذه المراحل، وأثر الحالة بالوسط الاجتماعي وبالمجتمع، ويمكن استخدام دراسة لحالة في الكشف العميق عما يلابس ضحايا الجريمة من ظروف وما يتسم به هؤلاء من سمات، وما يمر بهم من أحداث أدت الى الاضحاء، كما تطبق هذه الطريقة في تناول ضحايا بعض صور الجريمة مثل ضحايا الاغتصاب، وسرقة المنازل، والنشل، وخاصة ممن يتكرر وقوعهم ضحايا لمثل هذه الجرائم

ومن مزايا استخدام هذه الطريقة أنها تكشف عن سلوك الضحايا في اطار تاريخي تطوري يشير الى تتابع الأحداث التي أدت

الى تعرضهم للجريمة، ولكن القيود الواردة عليها تتمثل في عدم قدرة الباحث على التصميم استناداً الى دراسة حالات محدودة، ومن هنا كانت قدرتها محصورة في خلق الفروض التي يمكن اخضاعها للدراسات التي تؤخذ بها الأساليب السابقة وفي ثراء الاستبصارات التي يحصل عليها الباحث من معطياتها

## ٥ ـ الدراسات التنميطية للضحايا

تستهدف محاولة تنميط وتصنيف ضحايا الجريمة الى تحقيق هدفين:

١ ـ أولهما فهم الدور الذي يقوم به الضحية في حدوث الفعل الاجرامي
٢ ـ تحديد الأساليب والاجراءات المناسبة لمعاملة ضحايا الجريمة، بما في ذلك تعويض هؤلاء وتقديم مساعدات ذات طابع معين لهم.

ومن الملاحظ أن المعايير المستخدمة في تحديد أنماط ضحايا الجريمة تسعى الى تحقيق هذين الهدفين. فمن المعايير ما يقوم على أساس طابع الدور الذي يسهم به الضحية في الجريمة، ذلك الدور الذي يتراوح بين قطبين يتدرجان في مراتبها بين السلبية الكاملة والايجابية التامة (فون هنتج) ومن هذه المعايير ما يشير الى قدر الجرم الذي يتحمله الضحية ازاء المجرم في سياق حدوث الجريمة (مندلسون) ومنها ما يستند في تصنيفه الى تصنيف عملية التفاعل التي

يقوم بها المجرم والضحية، في ضوء سماتها النفسية والاجتماعية (عزت عبدالفتاح).

ورغم ما في هذه الدراسات من مزايا غير أنها تواجه بعدم قدرتها على شمول كل صور الضحايا وافتقارها الى السند الواقعي، وأنها غير مانعة من الناحية المنطقية اذ تتداخل فئات التصنيف مع بعضها في كثير من المحاولات العلمية للضحايا

ويمكن استخدام هذه الدراسات في الوطن العربي للكشف عن انماط ضحايا الجريمة في هذا الوطن ، وربما كان في ذلك ما يسهم في التراث العالمي لعلم الضحايا

هذا ومن الممكن الاشارة الى بعض المبادىء المنهجية التي نقترح أن توجه استخدام هذه الأساليب المنهجية في دراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي ومنها

١ ـ مبدأ اللياقة المنهجية وهو مبدأ يوجه الباحث في تصميمه لبحوثه الميدانية بحيث ينتقي من طرق البحث وأساليبه وأدواته ما يتلاءم مع موضوع دراسته، وما يتضمنه هذا الموضوع من أبعاد تصورية، وما يتفق مع الأهداف التي يسعى الى تحقيقها من اجراء دراسته

٢ ـ مبدأ تعدد مصادر الحصول على البيانات، ويعني هذا المبدأ أن يلجأ الباحث الى مصادر متعددة ليحصل منها على المعطيات المتصلة بموضوع بحثه، ويحقق هذا المبدأ هدفين

تكامل البيانات التي يمكن الحصول عليها لاستكمال أبعاد

دراسة موضوع معين، ومراجعة الباحث للبيانات التي يحصل عليها في ضوء المقارنة للتأكد من مدى الثقة فيها وقدرتها على تحقيق الثبات والصدق في معطياته.

# المراجـــــع


- Braithwaite, J., D. Biles."On being unemplayod and being a victim of crime" Australian J. of Social Issues, 14, 3: 192-200, 1979.
- Dadrian, V., "An Attempt at Defining Victimology" in E. Viano. ed. Victims and Society,Visage. Washington, D.C., p. 40, 1976.
- Drapakin, I., & Viano (eds) Victimology. Lexington: D.C. Heath, 1974.

Fattah, E., "Towards a Criminological Classification of Victims" International Journal of Criminal Policy. Vol. 209, 1967

Galaway, B. & J., Hudson. (eds) Perspectives on Crime Victims. Mosby, St. Lawis, p.p. 22-23, 1981.

- Hentig, H., Von, The Criminal and His Victim, Yale University Press, New Haven, p. 384, 1948.
- Hindelang, et al, Victims of Personal Crime, Ballinger, Cambridge, Mass, p. 257, 1978.
- Mendelshon, B., "Victimology and the Technical and Social Sciences" in 1. Drapkin & E. Viano (eds) Theoretical Issues in Victimology, Vol. 1, Heath, p. 27, 1975.
- Quinney, R., "Who is the Victim" in 1. Drapkin & E. Viano ibid, p. 107, 1974.
- Reiss, A., "Victim Proness in Repeat Victimization by Type of Crime" in S. Feinberg & A. Reiss., Indicators of Crime and Criminal Justice, Washington, 1980.
- Schafer, S., Victimology: The Victim and His Criminal Reston, 1977
- Silverman, R., A., "Victim Precipitation" in Prapkin & Viano, ibid, pp. 99-109, 1974.

- Schur, E., Crimes Without Victims, Prentice-Hall. No 7., p.30,1965.
- Sellin, T., & M. Walfgang, The Measurement of Delinquency, Wiley, N.Y., pp. 150-156, 1964.
- Williams, K., "The Effects of Victim Characteristics on the Disposition of Violence Crimes" in W Me Donald ed., Criminal Justice and the Victim, Sage, Beverly Hills, Calif. pp. 177-207, 1976.
- Wolfgang, M., Patterns of Criminal Homicide, University of Pennsylvania, Philadelphia, p. 252, 1958.